



# تقرير الرؤى Insight Report

لنتائج تقرير المتابعة والتقييم الأول  
لمحاور الإستراتيجية الوطنية للسكان  
(2030-2021)



# تقرير الرؤى Insight Report

## لنتائج تقرير المتابعة والتقييم الأول

### لمحاور الإستراتيجية الوطنية للسكان (2021-2030)



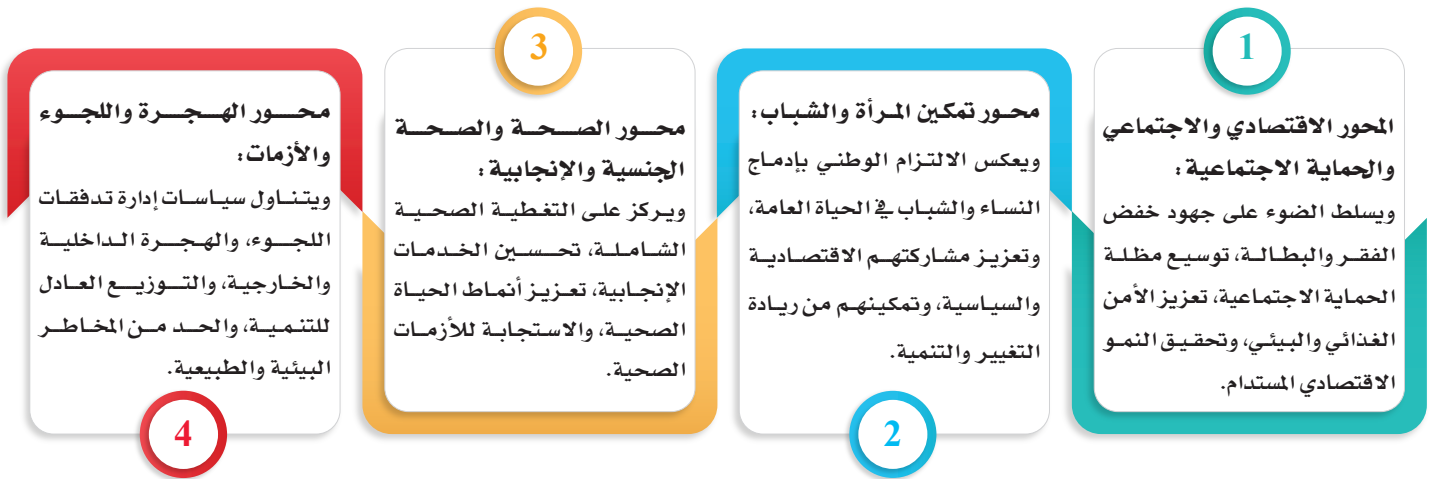


## قائمة المحتويات

| الصفحة | الموضوع                                                |
|--------|--------------------------------------------------------|
| 5      | تمهيد                                                  |
| 6      | ملخص تنفيذي                                            |
| 8      | المحور الأول: الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية |
| 15     | المحور الثاني: تمكين المرأة والشباب                    |
| 21     | المحور الثالث: الصحة والصحة الجنسية والإنجابية         |
| 27     | المحور الرابع: الهجرة واللجوء والأزمات                 |



انطلاقاً من رؤية المجلس الأعلى للسكان والتي تؤكد على أنّ "البُعد الديموغرافي يُعدُّ محوراً أساسياً في عملية التنمية لتحقيق المواءمة بين السكان والموارد ورفاه المواطن الأردني"، أعد المجلس الإستراتيجية الوطنية للسكان (2021-2030)، وتستند هذه الإستراتيجية إلى فهم عميق للتّحولات الديموغرافية وتأثيرها المباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ بهدف رفع مستوى المعيشة في الأردن، وبنيت الإستراتيجية على أربعة محاور رئيسة للمساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة كالتالي:



هذا ويتطلّب تحقيق رؤية الإستراتيجية الوطنية للسكان رصدًا مستمرًا لمدى التّقدم في تنفيذ السياسات المرتبطة بها، ومتابعتها على المستوى الوطني من خلال مراقبة مؤشرات الأداء التي تعكس الأوضاع السّائدة في مختلف القطاعات ضمن منهجية محكمة، وتُعدُّ هذه العملية ذات أهمية بالغة؛ إذ تعكس مدى تحقيق الأهداف المرسومة والقيم المستهدفة للمؤشرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، كما تُتيح المتابعة المستمرة للخطة الوطنية لرصد ومتابعة التّقدم في تنفيذ الإستراتيجية فرصةً لتحديد العقبات والتّحديات التي قد تحول دون تحقيق الأهداف، وتبسيط الضّوء على مستوى الإنجاز المُحقّق في تنفيذ السياسات المحدّدة، كما يقدّم تقييماً عملياً لمصفوفة المؤشرات ومستوى التّقدم المُنجز حتى الآن؛ مما يسهم في تحديد أولويات التّدخل للسنوات القادمة بناءً على الإنجازات المُحقّقة خلال هذه الفترة واتخاذ التّدابير المناسبة لتصحيح المسارات.

وبهدف تطوير أداة فعالة تُقدّم إلى متخذي القرار وصانعي السياسات وشركاء الإستراتيجية تلخص أهم النتائج والرؤى والتوصيات الأساسية قام المجلس بإعداد تقرير رؤى Insight Report لأهم نتائج تقرير المتابعة والتقييم الأول للإستراتيجية الوطنية للسكان - تقرير الأداء لعام 2024 .

عكست المحاور الأربعة للإستراتيجية الوطنية للسكان مقارنة شمولية تتجاوز الطرح الفني التقليدي للسياسات السكانية، لتضعها في قلب السياسات العامة والأمن الاجتماعي والاقتصادي للدولة. فقد أبرزت هذه المحاور مدى الترابط بين التحولات الديموغرافية والتحديات الوطنية الكبرى، مثل الفقر، البطالة، اختلالات التوزيع الجغرافي، فجوات النوع الاجتماعي، وضغوط الهجرة القسرية.

وقد أظهرت نتائج تحليل الأداء للفترة 2021-2023 تقدماً متفاوتاً على مستوى تطوير السياسات والتشريعات وتوسيع الخدمات في بعض المجالات، مثل تمكين المرأة، وتحسين مؤشرات الصحة الإنجابية، وتحديث خطة الاستجابة للأزمة السورية. إلا أن هذا التقدم ما زال يصطدم بعوائق هيكلية، من أبرزها ضعف التنسيق بين القطاعات، نقص البيانات الدقيقة والمحدثة، التفاوت في تخصيص الموارد، واستمرار تركيز الخدمات والفرص في إقليم الوسط على حساب الأطراف.

إن الإستراتيجية الحالية، تشكّل نقطة انطلاق نحو بناء سياسات سكانية أكثر عدالة واستدامة، شريطة تفعيل دور المجلس الأعلى للسكان كجهة توجيهية عليا، ودعم اللجان الفنية المتخصصة للتنفيذ الفعلي في كل محور. كما أن بناء قاعدة بيانات سكانية وطنية متكاملة، وربطها بالخطط الاقتصادية والتنموية، سيعزز من كفاءة التخطيط ويقلل من الهدر في الموارد.

وفي ظل التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، لم تعد القضايا السكانية تقتصر على الاستجابات الآنية، بل باتت تتطلب تخطيطاً استباقياً ووقائياً، يستند إلى الحوكمة الرشيدة، وعدالة التوزيع، وتمكين الفئات الأكثر هشاشة، وفي مقدمتهم النساء، الشباب، اللاجئين، ذوو الإعاقة، وكبار السن، لذلك فإن نجاح هذه الإستراتيجية مرهون بإرادة سياسية مستدامة، ومأسسة الجهود، وتفعيل دور المجتمع المحلي في المتابعة والمساءلة، بما يضمن بناء مستقبل سكاني عادل، متماسك، ومنيع للأردن في ظل التحديات الحالية والمستقبلية.

ويستعرض تقرير الرؤى Insight Report أهم نتائج تقرير المتابعة والتقييم الأول للإستراتيجية الوطنية للسكان - تقرير الأداء - لعام 2024، و تحليل النتائج واستعراض الجهود الوطنية المبذولة تجاه تحقيق الأهداف والوصول إلى المستهدفات، والإشارة لعدد من التحديات، وتقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تفعيل الأداء لتحقيق النتائج المرجوة على مستوى الأهداف الإستراتيجية والتي تم استعراضها ضمن الملخص الرقمي أدناه تبعا لكل محور من محاور الإستراتيجية:

| المحور                                          | أبرز الإنجازات الكمية                                                                                                                                                                                                                                                                                                              | أهم التحديات                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                | أبرز التوصيات                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |
|-------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية | <ul style="list-style-type: none"> <li>• انخفاض معدل البطالة إلى 22% عام 2023.</li> <li>• ارتفاع عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي إلى 1.55 مليون مشترك.</li> <li>• ارتفاع نسبة الالتحاق برياض الأطفال (المرحلة الثانية) إلى 67.4%.</li> <li>• تحقيق الأردن المرتبة 47 عالمياً في مؤشر الأمن الغذائي.</li> </ul>                   | <ul style="list-style-type: none"> <li>• تراجع الأداء البيئي إلى المرتبة 81 عالمياً.</li> <li>• محدودية مخرجات منظومة التعليم والتدريب المهني مقارنة باحتياجات سوق العمل.</li> <li>• ضعف توفر بيانات حديثة ومتكاملة حول الأبعاد المتعددة للفقر.</li> <li>• فجوة النوع الاجتماعي في المناصب القيادية.</li> </ul>                                             | <ul style="list-style-type: none"> <li>• توسيع منظومة التعليم المهني واستحداث مشاغل ومدارس تقنية جديدة.</li> <li>• تطوير شبكة النقل العام وربطها بالمناطق الطرفية.</li> <li>• إنشاء قاعدة بيانات وطنية للفقر متعدد الأبعاد.</li> <li>• تعزيز وصول النساء إلى مواقع صنع القرار والقيادة.</li> </ul>                                                                               |
| محور تمكين المرأة والشباب                       | <ul style="list-style-type: none"> <li>• ارتفاع نسبة تمثيل النساء في البرلمان إلى 19.6%.</li> <li>• زيادة ملكية النساء للشقق إلى 25.6%، وللأراضي إلى 19%.</li> <li>• ارتفاع نسبة الإبلاغ عن العنف المبني على النوع الاجتماعي إلى 66.9%.</li> <li>• إطلاق منصات شبابية مثل "مهنتي" لدعم ريادة الأعمال.</li> </ul>                   | <ul style="list-style-type: none"> <li>• انخفاض مشاركة النساء في سوق العمل إلى أقل من 20%.</li> <li>• استمرار بعض الأعراف الاجتماعية والثقافية المقيدة لدور المرأة.</li> <li>• انخفاض نسبة ملكية النساء للأوراق المالية.</li> <li>• نقص بيانات وطنية مصنفة حسب النوع الاجتماعي.</li> </ul>                                                                  | <ul style="list-style-type: none"> <li>• تعزيز ريادة الأعمال النسائية والمبادرات الشبابية.</li> <li>• استهداف المناطق الريفية ببرامج تمكين اقتصادي واجتماعي.</li> <li>• تطوير نظام وطني لتجميع وتحليل البيانات المصنفة جندرياً.</li> <li>• إطلاق حملة إعلامية لتغيير الصور النمطية حول أدوار النساء والشباب.</li> </ul>                                                          |
| محور الصحة والصحة الجنسية والإنجابية            | <ul style="list-style-type: none"> <li>• تغطية صحية وصلت إلى 72% من السكان.</li> <li>• انخفاض نسبة وفيات الأمهات إلى 23.7 حالة لكل 100,000 ولادة حية.</li> <li>• انخفاض وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 15 لكل 1,000 ولادة.</li> <li>• ارتفاع نسبة الإقلاع عن التدخين إلى 27%.</li> </ul>                                         | <ul style="list-style-type: none"> <li>• ارتفاع نسبة الولادات القيصرية إلى 42.8% (أعلى من المعدلات العالمية).</li> <li>• انتشار فقر الدم بين الأطفال بنسبة 32%.</li> <li>• ضعف التمويل المخصص للرعاية الوقائية.</li> <li>• غياب برامج التثقيف الجنسي للمراهقين والشباب.</li> </ul>                                                                          | <ul style="list-style-type: none"> <li>• تطوير خدمات الصحة الإنجابية والمشورة المجتمعية.</li> <li>• تضمين الصحة النفسية ضمن خدمات الرعاية الأولية.</li> <li>• إنشاء مرصد صحي وطني رقمي لمراقبة المؤشرات الصحية.</li> <li>• دعم خدمات التطبيب عن بعد في المناطق المهمشة والنائية.</li> </ul>                                                                                      |
| محور الهجرة واللجوء والأزمات                    | <ul style="list-style-type: none"> <li>• ربط جميع غرف الطوارئ (100%) بالمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات.</li> <li>• تمويل خطة الاستجابة للأزمة السورية بنسبة 33.4%.</li> <li>• ارتفاع تحويلات المغتربين إلى 2,483 مليون دينار أردني في عام 2023.</li> <li>• تنفيذ مشاريع لتحسين البنية التحتية في المجتمعات المستضيفة.</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>• ضعف استمرارية التمويل الدولي خاصة لخطة الاستجابة للأزمات.</li> <li>• التركز السكاني المفرط في إقليم الوسط (64% من السكان يعيشون على 16% من المساحة).</li> <li>• استمرار هجرة الكفاءات (يُقدّر أن 10% من السكان يعيشون في الخارج).</li> <li>• نقص البيانات السكانية المُحدثة المصنفة حسب النوع والمنطقة.</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>• تطوير سياسة وطنية شاملة للهجرة واللجوء تشمل إعادة التوزيع الديموغرافي.</li> <li>• إعداد خارطة وطنية للخدمات الاجتماعية حسب الكثافة السكانية والفجوات.</li> <li>• بناء نظام إنذار مبكر سكاني لتحليل الهجرة والضغط السكاني.</li> <li>• تعزيز استثمار تحويلات المغتربين في مشاريع تنمية محلية مستدامة ودعم المجتمعات المستضيفة.</li> </ul> |

### ● أولاً: مقدمة

يمثل هذا المحور ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في الأردن، إذ يجمع بين تعزيز النمو الاقتصادي من جهة، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الحماية للفئات الهشة من جهة أخرى. ويأتي في سياق الاستجابة للتحويلات الديموغرافية والاقتصادية المتسارعة، ويجسد التزام الدولة بمواءمة السياسات التنموية مع حاجات السكان وضمان رفاههم، في ظل التحديات الوطنية والإقليمية المتزايدة.

وفي هذا الإطار، أطلقت وزارة التنمية الاجتماعية إستراتيجية الحماية الاجتماعية 2023-2033 لتعزيز الشمولية، التمكين الاقتصادي، والقدرة على مواجهة الأزمات، عبر أربعة محاور: كرامة، تمكين، فرصة، وصمود. تهدف الإستراتيجية لبناء مجتمع يعيش بكرامة وبنية حماية مرنة وشاملة، مع التركيز على الابتكار، الرقمنة، والشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وبما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة ومسارات التحديث الوطني. تركز الإستراتيجية على بناء مجتمع أردني يعيش بكرامة، يتمتع ببنية حماية اجتماعية مرنة وشاملة، مع توظيف الابتكار، التحول الرقمي، وأدوات الذكاء الاصطناعي، إلى جانب تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة ومسارات التحديث الوطني.

وفي سياق متصل، أطلقت الحكومة الأردنية، بقيادة المجلس الوطني لشؤون الأسرة وبالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية والإسكوا، الإستراتيجية الوطنية لكبار السن 2025-2030، والتي أقرها مجلس الوزراء في أكتوبر 2024. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى توفير بيئة داعمة تراعي خصوصيات كبار السن، استناداً إلى ثمانية مداخل رئيسية تشمل: الحماية الاجتماعية، الأمن المالي، الرعاية الصحية والاجتماعية، المشاركة والتكافل بين الأجيال، الحماية من العنف، البيئة التمكينية، القاعدة المعرفية، والتنسيق والشراكات.

تسعى الإستراتيجية إلى معالجة الفجوات القائمة في رعاية كبار السن، وضمان اندماجهم وكرامتهم ضمن مجتمع أكثر شمولاً وعدالة، بما يتماشى مع السياسات الوطنية الرامية لتحقيق الحماية الاجتماعية والتنمية المستدامة لكافة الفئات.

### ● ثانيًا: الهدف الإستراتيجي العام

يهدف هذا المحور إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية، وضمان تكافؤ الفرص، وتوفير بيئة معيشية آمنة ومستقرة لكافة فئات المجتمع، وخصوصاً الفئات الأكثر هشاشة.

## ثالثاً: الأهداف الفرعية

- 1- الحد من الفقر.
- 2- تخفيض معدل البطالة.
- 3- تحقيق الأمن الغذائي والبيئي والمياه والطاقة والتكنولوجيا.
- 4- تحسين جودة التعليم ومخرجاته والتوظيف وريادة الأعمال والابداع.
- 5- توفير الحماية الاجتماعية وخاصة للفئات الأكثر هشاشة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء المعنفات وفاقد السند الأسري، وتوفير مظلة حماية للجميع.
- 6- تحقيق نمو حضري أكثر استدامة، وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية.
- 7- تحقيق النمو الاقتصادي.
- 8- إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي.

## رابعاً: المؤشرات الرئيسية وتأثيرها على ترتيب الأردن في المؤشرات الدولية المركبة

- نسبة الفقر الوطني (وفقاً لآخر مسح دخل ونفقات الأسرة 2017-2018) بلغت 15.7%، مع غياب بيانات محدثة تعكس تأثير الأزمات المستجدة مثل جائحة كورونا. يعكس هذا المعدل المرتفع ارتباطاً واضحاً بضعف مؤشرات الأمن الغذائي، علماً بأن ترتيب الأردن في مؤشر الأمن الغذائي العالمي بلغ المرتبة 47 عالمياً عام 2023 من أصل 113 دولة، مما يُعد تحسناً ملموساً مقارنة بالسنوات السابقة. إلا أن استمرار فجوات الفقر يتطلب تعزيز برامج الحماية الاجتماعية وربطها بسياسات الأمن الغذائي المستدامة.
- معدل البطالة الكلي: بلغ 22.0% في عام 2023، وهو من أعلى المعدلات في المنطقة، مع ارتفاع بطالة الشباب إلى 40.9% وبطالة الذكور إلى 19.6%. هذا الأداء يؤثر سلباً على موقع الأردن في مؤشر التنافسية العالمية، حيث يحتل المرتبة 54 عالمياً، مع مستهدف وطني للوصول إلى ضمن أول 30 دولة بحلول 2033. كما يتقاطع ضعف المشاركة الاقتصادية للنساء مع ترتيب الأردن المتأخر في مؤشر الفجوة بين الجنسين (المرتبة 126 عالمياً)، مما يستدعي سياسات فعالة لتمكين المرأة وزيادة إدماجها الاقتصادي.
- مؤشر الأمن الغذائي العالمي: حقق الأردن المرتبة 47 عالمياً في عام 2023 من أصل 113 دولة، مما يعكس تقدماً مقارنة بالمرتبة 65 في عام 2021. يُظهر هذا التحسن نجاحاً نسبياً في معالجة تحديات سلاسل الإمداد الغذائي، لكنه يتطلب استكمال الجهود المتعلقة بتوسيع الأراضي الزراعية المنتجة وحماية الأراضي المزروعة، وتحسين إدارة الموارد، خصوصاً في ظل ترتيب الأردن في مؤشر الأداء البيئي (المرتبة 81 عالمياً).
- نسبة الالتحاق في التعليم الأساسي: بلغت 97.4%، مما يعكس استقرار منظومة التعليم الأساسي رغم

التحديات السكانية والاقتصادية. إلا أن ترتيب الأردن في مؤشر المعرفة العالمي (المرتبة 97) ومؤشر الابتكار العالمي (المرتبة 71) يتطلب تطوير منظومة التعليم الفني والمهني، وربط مخرجات التعليم بسوق العمل الوطني والإقليمي.

- عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي: بلغ 1,555,232 مشتركاً في عام 2023، متجاوزاً القيم المستهدفة. يُعد هذا مؤشراً إيجابياً على توسع مظلة الحماية الاجتماعية، غير أن ترتيب الأردن في مؤشر التنمية البشرية (المرتبة 99 عالمياً) يؤكد الحاجة إلى تعزيز شمولية هذه الحماية، وضمان استفادة كافة الفئات الهشة من شبكات الأمان الاجتماعي.

- نسبة معالجة مياه الصرف الصحي: بلغت 88.5%، وهي نسبة متقدمة مقارنة بإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومع ذلك، يتطلب تراجع ترتيب الأردن في مؤشر الأداء البيئي (المرتبة 81 عالمياً) مواصلة تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتوسيع مشاريع الاستدامة البيئية.

- نمو الناتج المحلي الإجمالي: بلغ 2.6% في عام 2023، وهو نمو معتدل مقارنة بالمستهدفات الوطنية. يتطلب هذا النمو توسيع السياسات التحفيزية، خصوصاً في ظل ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية العالمية (المرتبة 54) ومؤشر التنافسية المستدامة (المرتبة 124)، مما يستدعي تحفيز الاقتصاد الأخضر والاستثمار في الابتكار وريادة الأعمال.

- نسبة التبليغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي: بلغت 66.9% في عام 2023، وهو ما يعكس تحسناً في مستوى الإبلاغ وزيادة الوعي، إلا أنه يكشف أيضاً عن استمرار انتشار الظاهرة، خاصة في ظل ترتيب الأردن المتأخر في مؤشر المرأة والأعمال والقانون (المرتبة 178 عالمياً). الأمر الذي يتطلب إصلاحات قانونية متكاملة، وتعزيز خدمات الحماية والدعم.

- عدد الأسر المستفيدة من برامج التحويلات النقدية لصندوق المعونة الوطنية: بلغ 235,000 أسرة في عام 2024، مع تقديم أكثر من 239,000 معونة. ورغم اتساع التغطية، تبرز الحاجة لدمج الدعم النقدي مع برامج التمكين الاقتصادي، بما يساهم في تحسين مستوى المعيشة ويدعم تقدم الأردن في مؤشر التنمية البشرية (المرتبة 99 عالمياً).

- عدد فرص التشغيل المقدمة لأبناء الأسر المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية: بلغ 1,740 فرصة عمل في عام 2024، وهو رقم محدود مقارنة بحجم التحديات، ويبرز الحاجة إلى توسيع هذه الفرص، لا سيما في ظل معدلات البطالة المرتفعة، وضعف المشاركة الاقتصادية للنساء والشباب.

- عدد فرص التدريب والتمكين الاقتصادي المنفذة عبر صندوق المعونة الوطنية: بلغ 1,195 فرصة في عام 2024، وهو جزء من جهود تعزيز المهارات والتمكين، إلا أن التحسن المطلوب في مؤشرات الابتكار العالمي (المرتبة 71) والتنافسية الاقتصادية يتطلب توسيع نطاق البرامج وزيادة فاعليتها.

• نسبة الفئات المستفيدة من برامج الاستجابة للصدمات: بلغت 13% من السكان الأردنيين، منهم 52% إناث، 44% أطفال، و29% من الأسر ترأسها امرأة. وهو ما يعكس تركيز البرامج على الفئات الهشة، لكنه يعزز الحاجة إلى سياسات تكاملية لرفع مستوى العدالة الاجتماعية، وتقليص الفجوة بين الجنسين، بما يتماشى مع المؤشرات الوطنية والدولية ذات الصلة.

## خامسًا: الإنجازات:

- إصدار قانون التنمية الاجتماعية (2024) وتحديث معونات صندوق المعونة الوطنية.
- رفع الحد الأدنى للأجور إلى 290 دينارًا.
- إطلاق منصة "سجل" للتشغيل وربطها بـ40 جهة حكومية.
- تمويل أكثر من 2,789 مشروعًا من خلال صندوق التنمية والتشغيل.
- تنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي 2021-2030، وإصدار قانون الكهرباء العام (2023).
- رفع نسبة الالتحاق برياض الأطفال والتعليم المهني، وتخفيض القبول في التخصصات الراكدة.
- إطلاق نشرة وطنية لمؤشرات الحماية الاجتماعية، وتوسيع الشمول في الضمان.
- تطبيق قانون الإدارة المحلية لتعزيز صلاحيات البلديات.
- دعم المشروعات الصغيرة عبر JEDCO بعدد 944 مشروعًا.
- تنفيذ حملات توعية وطنية لمكافحة العنف ضد النساء.
- توسّع برامج الحماية الاجتماعية عبر صندوق المعونة الوطنية، وإدراج خدمات جديدة مثل المعونة الشتوية (بقيمة 4.5 مليون دينار لـ235 ألف أسرة)، والمعونات الطارئة وخدمات التأهيل الجسدي.

## سادسًا: التحديات

- لا تزال هناك مجموعة من التحديات التي تعيق تحقيق التقدم في المحور الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:
- غياب البيانات المحدثة حول معدلات الفقر منذ عام 2017، مما يحد من قدرة صانعي القرار على تقييم الأثر وتوجيه الموارد بدقة.
  - استمرار الاعتماد على قياس الفقر من منظور أحادي يركز على الدخل فقط، دون تبني أدوات تحليل متعددة الأبعاد مثل مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI)، مما يعيق استهداف الفئات الأكثر هشاشة بشكل فعال.
  - فجوة بين مخرجات منظومة التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل الفعلية، مما يضعف فرص التشغيل النوعي ويزيد من معدلات البطالة الهيكلية.

- أعداد ونسب العمالة غير الأردنية مرتفعة.
- ارتفاع معدلات العمالة غير الرسمية، في ظل غياب الحوافز التنظيمية التي تدفع نحو سلوك مهني إيجابي، وخاصة في فئات الشباب والنساء.
- ضعف إدماج النساء في الاقتصاد غير الرسمي، نتيجة نقص سياسات تنظيمية وبيانات مصنفة تعكس حجم مشاركتهن واحتياجاتهن، مما يقلل من فرص التمكين والحماية الاجتماعية.
- ضعف التمويل المخصص لبرامج البيئة والغذاء، وتراجع أداء الأردن في المؤشرات البيئية على المستوى العالمي.
- انسحاب النساء المبكر من سوق العمل، لا سيما بعد الزواج أو الإنجاب، وتزايد صعوبة وصولهن إلى الخدمات الأساسية في المناطق الطرفية والنائية.
- تراجع جودة خدمات النقل والمياه في عدد من المحافظات، بما لا يتناسب مع النمو السكاني والتوسع العمراني.
- هشاشة منظومة الحماية الاجتماعية، التي لا تزال تعتمد على الدعم النقدي دون تكامل مع برامج التمكين الاقتصادي.
- محدودية تمويل صندوق المعونة الوطنية مقابل الطلب المتزايد على خدماته، رغم توسع تدخلاته.
- استمرار حاجة بعض الأسر المستفيدة للدعم رغم تشغيل أحد أفرادها (373 أسرة)، وخروج 399 أسرة من برنامج الدعم بعد اندماجها الكامل في سوق العمل.
- ضعف التكامل الرقمي (نظام بيانات وطني) بين أنظمة صندوق المعونة الوطنية وباقي قواعد بيانات الحماية الاجتماعية.
- عدم شمول برامج الدعم ببرامج التمكين بشكل كافٍ، مما يحد من فعالية الخروج من دائرة الفقر بشكل دائم.

## سابعاً : التوصيات :

### • معالجة الفقر وغياب البيانات الحديثة:

- إجراء مسح وطني حديث للفقر باستخدام منهجية الفقر متعدد الأبعاد (MPI) لتحديد الاحتياجات بدقة واستهداف الفئات الأكثر هشاشة.
- إنشاء مرصد وطني للفقر والعدالة الاجتماعية يصدر تقارير فصلية ويدعم صُناع القرار بالمعلومة الحديثة.
- تطوير خطة تنفيذية ذات تكلفة لاستراتيجية الحماية الاجتماعية، وتوسيع شمول الضمان الاجتماعي.
- دمج برامج الدعم النقدي ببرامج التمكين الاقتصادي وربطها بنتائج قابلة للقياس.
- دعم جهود دمج برامج التحويلات النقدية بالدعم الاقتصادي والتدريب المهني، وربط نتائجها بمؤشرات قابلة للقياس.

## • تقليص البطالة وتضييق فجوة المهارات:

- تحسين مواءمة التعليم والتدريب المهني مع احتياجات سوق العمل من خلال شراكات ثلاثية (حكومة – قطاع خاص – التعليم الجامعي).
- إنشاء منصات وطنية للمهارات والتوجيه المهني تستهدف الشباب والنساء وتقدم تدريباً عملياً مبتكراً.
- توسيع الحوافز الضريبية للشركات التي توفر فرص تدريب وتشغيل للشباب والنساء من الأردنيين.
- حماية فرص العمل للأردنيين.

## • تنظيم العمالة غير الرسمية:

- تصنيف الأعمال غير الرسمية وتأطيرها رسمياً وربطها بالحماية الاجتماعية.
- تبني سياسات إدماج مرنة لتحفيز التحوّل من العمل غير المنظم إلى الاقتصاد الرسمي، مثل الضمان الجزئي أو التسجيل الطوعي.
- توسيع المظلة التأمينية التيسيرية للعمال في القطاعات غير الرسمية، مثل عمال الزراعة والمنزل.
- تحسين الوصول إلى التمويل الصغير والدعم الفني لأصحاب الأعمال غير الرسمية وتحفيز تسجيلهم.
- تعزيز الربط الإلكتروني بين المدارس ووزارة العمل لرصد عمالة الأطفال والتسرب.

## • تمكين المرأة اقتصادياً:

- توسيع برامج دعم الأمومة وخدمات رعاية الأطفال، خاصة في أماكن العمل والمجتمعات المحلية.
- التوسع في إصدار تشريعات تحفز تشغيل النساء وتمنع التمييز في الأجور والفرص.
- التوسع في إنشاء صناديق تمويل مخصصة لريادة الأعمال النسائية مع برامج إرشاد وتسويق.

## • تحسين خدمات البيئة والمياه والنقل:

- زيادة الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية المستدامة في المياه والنقل، خاصة في المحافظات ذات العجز.
- تعزيز الشراكة مع البلديات والمجتمع المحلي في التخطيط والتنفيذ والمتابعة.
- تبني أدوات الرصد الجغرافي لرصد التوسع العمراني وجودة الخدمات.
- تعديل نظام استعمال الأراضي وتعديل قانون تنظيم المدن والقرى وفق ما جاء البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي تحت قطاع التنمية الحضرية.

## • تطوير منظومة الحماية الاجتماعية:

- تطوير نظام وطني موحد للبيانات الاجتماعية يربط بين صندوق المعونة الوطنية والشركاء في الحماية الاجتماعية.
- إعادة تصميم برامج الحماية الاجتماعية لتكون شاملة، مترابطة، ومبنية على الاحتياجات.
- تفعيل التكامل بين خدمات الدعم النقدي، التدريب، وفرص العمل.
- بناء نظام موحد للبيانات الاجتماعية يُمكن من تتبّع الأفراد والفئات المستفيدة وربطهم بالخدمات تلقائياً.
- تعزيز التمويل المخصص لمعونات الطوارئ والتوسع في برامج التدريب والتمكين الاقتصادي.

## • تعزيز الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي:

- إصدار قانون وطني شامل لحماية النساء من العنف، يلزم بتوفير خدمات وقائية وحماية للنساء.
- إنشاء مراكز دعم متعددة الوظائف في كل محافظة، وتدريب الكوادر العاملة.
- ربط بيانات التبليغ بأنظمة الحماية الاجتماعية والعدالة لضمان الاستجابة الفورية.

## ثامناً: خاتمة المحور الأول: الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية

أظهر التقييم التحليلي للأهداف الفرعية الثمانية ضمن هذا المحور تحسناً ملموساً في عدد من المؤشرات الوطنية، لا سيما في مجالات التشغيل، والضمان الاجتماعي، والتعليم الأساسي. كما تعكس التجربة الوطنية قدرة واضحة على التكيف مع التحولات الاقتصادية والديموغرافية، من خلال تبني إصلاحات تشريعية وتنفيذ برامج تشغيلية وتنموية متعددة.

ورغم هذا التقدم، لا تزال هناك تحديات بنيوية تحول دون تحقيق الأثر المطلوب؛ من أبرزها غياب البيانات المحدّثة حول معدلات الفقر، واستمرار فجوة المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وارتفاع معدلات البطالة، خصوصاً بين الشباب والنساء، إلى جانب التراجع في بعض المؤشرات البيئية والغذائية. كما يبرز ضعف التكامل المؤسسي، والحاجة إلى تطوير منظومة حماية اجتماعية شاملة، وتعزيز العدالة في توزيع الخدمات، لا سيما في المناطق الطرفية والمهمشة.

وبناءً على ما سبق، فإن تحقيق الأثر المنشود من هذا المحور في المرحلة المقبلة يتطلب تنفيذ التوصيات المقترحة بطريقة منسقة، وتطوير أدوات قياس الأداء بدقة أكبر، وتحديث البيانات بشكل منتظم، إلى جانب تعزيز المساءلة المجتمعية، والاستثمار في رأس المال البشري والابتكار كرافعات أساسية للتحول الاقتصادي والاجتماعي المستدام.

## ■ المحور الثاني: تمكين المرأة والشباب

### ● أولاً: مقدمة

يشكّل تمكين النساء والشباب محوراً جوهرياً في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، نظراً لما تمتلكه هذه الفئات من إمكانيات لتحفيز النمو وتحقيق التماسك الاجتماعي. ويُعد هذا المحور من أولويات الإستراتيجية الوطنية للسكان، حيث يؤكد على تعزيز المشاركة الفاعلة والعدالة للنساء والشباب في مختلف مناحي الحياة، ودعم حصولهم على الفرص والحقوق بشكل متكافئ، بما يعزز الاستقرار ويحقق العائد الديموغرافي المنتظر.

### ● ثانياً: الهدف الإستراتيجي العام

تمكين النساء والشباب من المشاركة الكاملة والفاعلة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كجزء أساسي من العدالة الاجتماعية وتحقيق العائد الديموغرافي. ويُقاس هذا الهدف عبر خمسة أهداف فرعية، و22 مؤشراً للأداء، تشمل 20 مؤشراً يُقاس سنوياً، ومؤشرين يُقاسان كل 2-5 سنوات، مما يعكس الطابع الديناميكي والمتجدد لهذا المحور وضرورة المتابعة والتقييم المستمرين.

### ● ثالثاً: الأهداف الفرعية

- 1- تعزيز قدرات الشباب والعاملين معهم معرفياً: دعم تطوير المهارات والوعي المجتمعي والمشاركة الفاعلة.
- 2- تطوير بيئة العمل الشبابي: عبر التشريعات، وفرص التدريب، وآليات الإدماج المهني.
- 3- تعزيز الاعراف والاتجاهات والادوار الاجتماعية التي تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- 4- ضمان حياة خالية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- 5- ضمان وصول النساء والفتيات إلى حقوقهن الإنسانية والاقتصادية والسياسية للمشاركة والقيادة بحرية في مجتمع خال من التمييز المبني على أساس الجنس.

### ● رابعاً: المؤشرات الرئيسية وتأثيرها على ترتيب الأردن في المؤشرات الدولية المركبة

- نسبة الشباب المشتغلين (15-24 سنة): تراوحت بين 12.3% و12.8%، وهو معدل منخفض يعكس تحديات حقيقية في إدماج الشباب في سوق العمل، ويؤثر سلباً على ترتيب الأردن في مؤشر التنمية البشرية (المرتبة 99 عالمياً) والتنافسية العالمية (المرتبة 54)، مما يتطلب تسريع برامج التدريب والتمكين الاقتصادي للفئة الشابة.
- مؤشر الفجوة الجندرية الاقتصادية: شهد تحسناً طفيفاً من 0.538 إلى 0.542، إلا أن الأردن لا يزال يحتل المرتبة 126 عالمياً في مؤشر الفجوة بين الجنسين، وهو ترتيب متأخر يستدعي تكثيف الجهود لزيادة مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي وتحقيق مستهدف إدراج الأردن ضمن أول 50 دولة بحلول 2033.

- معدل النشاط الاقتصادي للنساء (15 سنة فأكثر): استقر عند 14%، وهو من أدنى المعدلات إقليمياً، مما يعكس فجوة واضحة في التمكين الاقتصادي للمرأة ويُفسر ترتيب الأردن المتدني في مؤشر المرأة والأعمال والقانون (المرتبة 178 عالمياً)، وهو الأسوأ بين المؤشرات الدولية، مما يتطلب إصلاحات تشريعية شاملة لضمان وصول النساء إلى الفرص الاقتصادية بشكل عادل.
- نسبة النساء المالكات للأراضي والشقق: شهدت زيادات ملحوظة خلال الفترة 2021-2023، وهي خطوة إيجابية تعزز تمكين المرأة اقتصادياً، لكنها تبقى محدودة الأثر ما لم تترافق مع تحسين البيئة التشريعية وتقليص الفجوات في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- تمثيل النساء في مجلس النواب: ارتفع من 11.45% إلى 19.6% في عام 2024، ويُعد هذا التقدم مؤشراً مهماً على تحسن المشاركة السياسية للمرأة، إلا أن تحقيق الاستدامة في هذا المجال يستدعي مواءمة القوانين والسياسات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق المرأة، خصوصاً في ظل تدني ترتيب الأردن في المؤشرات ذات الصلة.
- نسبة النساء في المناصب الإدارية: بلغت 52.3% عام 2023، وهو إنجاز إيجابي، إلا أن تأثيره على ترتيب الأردن الدولي يظل محدوداً في ظل ضعف مشاركة النساء في القطاعات الاقتصادية النوعية، مما يتطلب تعزيز تمثيل المرأة في قطاعات الابتكار، الاقتصاد الأخضر، والتكنولوجيا لرفع ترتيب الأردن في مؤشر المعرفة العالمي (المرتبة 97) ومؤشر الابتكار العالمي (المرتبة 71).
- نسبة النساء من إجمالي المشتغلين (15 سنة فأكثر): وصلت إلى 19.1% في عام 2023، وهو معدل منخفض يتطلب تدخلات مباشرة لرفع نسبة النساء في سوق العمل بما يتماشى مع مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي، وتقليص الفجوات المرتبطة بالنوع الاجتماعي.
- مؤشرات العنف ضد النساء والفتيات: أظهرت تحسناً نسبياً في بعض الفئات، إلا أن التحديات لا تزال قائمة، مما يعكس الحاجة لتعزيز البيئة التشريعية وتوسيع خدمات الحماية، خاصة في ظل ترتيب الأردن المتأخر في مؤشر المرأة والأعمال والقانون.
- تحسن تمثيل النساء في مجالس المحافظات: ارتفع إلى 11% في عام 2023 مقارنة بـ 9% في عام 2019، وهو تقدم يُسهم في تعزيز المشاركة المحلية للمرأة، إلا أنه يحتاج إلى دعم مستمر من خلال سياسات وطنية شاملة تستهدف رفع التمثيل وتعزيز دور المرأة في صناعة القرار على المستويات كافة.

## خامسًا: الإنجازات

شهد محور تمكين المرأة والشباب خلال الفترة 2021-2023 مجموعة من الإنجازات المهمة التي ساهمت في تعزيز المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الفئات، ومن أبرزها:

- إصدار وتعديل عدد من التشريعات الداعمة لعمل المرأة، لا سيما تعديل المادة (69) من قانون العمل، بما يوسع من نطاق مشاركتها في مختلف القطاعات.
- تنفيذ خطة التمكين الاقتصادي للمرأة (2019-2024)، التي تهدف إلى إزالة المعوقات التشريعية والمؤسسية وتعزيز بيئة العمل الداعمة.
- تطوير منصات وطنية للتشغيل والتدريب موجهة للشباب والنساء، مع إعطاء الأولوية للمناطق النائية والمهمشة.
- إطلاق مبادرات ريادة الأعمال والابتكار، مثل برنامج "مبادرون 2" ومبادرة "مصنع الأفكار"، والتي وفّرت فرصًا تدريبية وتمويلية للشباب الرياديين.
- تعزيز مشاركة النساء في مواقع اتخاذ القرار السياسي والإداري، من خلال برامج دعم وتمكين تستهدف إدماج المرأة في مواقع النفوذ.
- تفعيل عدد من السياسات الوطنية الداعمة، مثل الإستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025) واستراتيجية تمكين المرأة، مما شكّل إطارًا توجيهيًا مهمًا على المستوى الوطني، إلا أنه ما زال يتطلب آليات متابعة وتقييم فعالة لضمان التنفيذ الميداني المتوازن على مستوى المحافظات.
- اعتماد نظام مرصد الشباب الوطني في وزارة الشباب لتتبع مؤشرات تمكين الشباب على المستويين الوطني والمحلي.

## سادسًا: التحديات

- رغم التقدم الملموس في بعض المؤشرات، لا تزال فئة الشباب والنساء تواجه مجموعة من التحديات التي تؤثر على مشاركتهم الفاعلة في التنمية، ومن أبرزها:
- ارتفاع معدلات بطالة الشباب، واستمرار الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ما يقلّص من فرص التوظيف المستقر.
  - فجوات الأجور والفرص بين الجنسين، خاصة في القطاع الخاص، بما يؤثر على العدالة الاقتصادية.
  - استمرار القيود الثقافية والاجتماعية المفروضة على النساء، لا سيما في المجتمعات الريفية والبادية، مما يحدّ من فرصهن في التعليم العالي والعمل والمشاركة السياسية.

- ارتفاع نسبة العنف القائم على النوع الاجتماعي وضعف آليات الحماية القانونية والاجتماعية، مما يشكل عائقاً أمام تمكين النساء.
- انسحاب النساء من سوق العمل لأسباب عدة، منها ضعف الحوافز التشريعية والمؤسسية والاختلاف في سن التقاعد مثلاً، أو نتيجة ضعف بيئات العمل الداعمة والمراعية لاحتياجات النساء العاملات.
- ضعف تمثيل النساء في مواقع صنع القرار السياسي والإداري مقارنة بالرجال، بالرغم من السياسات الداعمة.
- غياب البيانات الدقيقة والمصنفة حسب النوع الاجتماعي والعمر على المستوى المحلي، مما يُضعف فعالية استهداف البرامج والسياسات، ويحد من قدرتها على تحقيق الأثر المطلوب.

## سابعاً: التوصيات:

### • لمعالجة ارتفاع بطالة الشباب والفجوة مع سوق العمل:

- إعادة هيكلة التعليم المهني والتقني ليواكب احتياجات الاقتصاد الرقمي والقطاعات الناشئة (الذكاء الاصطناعي، الاقتصاد الأخضر، الرعاية الاجتماعية).
- إطلاق برامج وطنية شاملة للتوجيه المهني وربط الشباب مبكراً بخبرات سوق العمل.
- تحفيز القطاع الخاص لتوظيف الشباب عبر إعفاءات ضريبية أو دعم جزئي للرواتب لفترة انتقالية.
- تعزيز التدريب أثناء العمل والتدريب الريادي في الجامعات والكليات.
- تقنين فرص العمل أمام العمالة غير الأردنية.

### • لمواجهة الفجوة الجندرية في الأجور والفرص:

- تفعيل رقابة مؤسسية على الأجور لضمان المساواة وعدم التمييز في أماكن العمل.
- تشجيع تطبيق "ختم المساواة الجندرية" في المؤسسات التي تلتزم بممارسات عادلة.
- إعادة النظر في سياسات الترقيات والتقاعد بما يحقق العدالة الوظيفية بين الجنسين.
- تحفيز مشاركة النساء في القطاعات التقنية والصناعية ذات الأجور المرتفعة.

### • لمواجهة القيود الاجتماعية والثقافية:

- تنفيذ حملات تغيير اجتماعي طويلة الأمد بالتعاون مع الإعلام والمؤسسات الدينية والمجتمعية.
- إشراك الرجال والفتيان في برامج النوع الاجتماعي وتغيير السلوكيات.
- تعزيز المناهج الدراسية بمضامين تعزز المساواة وتكسر الصور النمطية.

## • لمجابهة العنف القائم على النوع الاجتماعي:

- تعزيز الوصول إلى خدمات الحماية (الإيواء، الدعم النفسي، المساعدة القانونية).
- إطلاق آليات إبلاغ آمنة وسرية على المستوى المحلي.
- تدريب الشرطة والقضاة والأخصائيين الاجتماعيين والمعلمين على الاستجابة الحساسة لحالات العنف.
- دمج خدمات العنف ضمن خدمات الرعاية الأولية والصحية والتعليمية.

## • لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل:

- توفير حوافز ضريبية للمؤسسات التي تطبق سياسات داعمة للمرأة (حضانة، دوام مرن).
- إقرار تشريعات للعمل المرن والعمل من المنزل خاصة للنساء في المناطق الطرفية.
- توسيع نطاق برامج التمكين الاقتصادي لتشمل الفتيات في سن مبكرة وربّات البيوت.
- مراجعة شروط بيئات العمل والسلامة بما يعزز من استدامة عمل النساء.

## • لتعزيز المشاركة في صنع القرار:

- تخصيص نسب تمثيل أعلى للنساء والشباب في المجالس المحلية والهيئات التنفيذية.
- إطلاق برامج إعداد قيادات نسوية وشبابية في المجالات السياسية والإدارية.
- ربط التمكين السياسي بتقديم حوافز للأحزاب والمؤسسات التي تُشرك المرأة والشباب بفعالية.

## • لتعزيز البيانات والتخطيط القائم على الأدلة:

- تطوير نظام وطني موحد للبيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والمنطقة الجغرافية.
- إدماج مؤشرات النوع الاجتماعي في تقارير الأداء الحكومي والرقابة الوطنية.
- تعزيز شراكة المؤسسات الرسمية مع مراكز البحوث لتوليد وتحليل بيانات موثوقة.

## ● ثامناً: خاتمة المحور الثاني: تمكين المرأة والشباب

يمثل محور "تمكين المرأة والشباب" حجر الزاوية في تحقيق التحول الديموغرافي المستدام وتعزيز مبدأ العدالة الاجتماعية في الأردن. وقد أظهرت نتائج القياس على مدى السنوات الثلاث الماضية أن ثمة تحسناً نسبياً في عدد من المؤشرات المرتبطة بتمكين الفئتين، خصوصاً في مجالات المشاركة السياسية، والتمكين الاقتصادي، وامتلاك الأصول، وانخفاض معدلات زواج اليافعات، وارتفاع نسب الإبلاغ عن العنف. كما كان

لتطوير الأطر التشريعية والإستراتيجيات الوطنية، مثل الإستراتيجية الوطنية للشباب وخطط التمكين الاقتصادي للمرأة، تأثير واضح في خلق بيئات أكثر دعمًا وتحفيزًا للمشاركة.

ومع ذلك، ما تزال التحديات البنيوية والثقافية قائمة، ومنها ارتفاع البطالة بين الشباب، وارتفاع نسبة العمالة غير الأردنية، وانخفاض نسب تمثيل النساء في مواقع صنع القرار، واستمرار الفجوة الجندرية في الأجور والفرص، فضلًا عن محدودية الوصول إلى خدمات الدعم والبنية التحتية الداعمة لمشاركة المرأة الفاعلة.

إن تعزيز النتائج الإيجابية وتجاوز العقبات الراهنة يتطلب إرادة سياسية مستدامة، وشراكة فعلية بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بالإضافة إلى نهج تشاركي في تصميم وتنفيذ البرامج يستجيب لاحتياجات النساء والشباب بمختلف فئاتهم. ومن خلال ذلك، يمكن ترسيخ دورهم كقادة للتغيير ومساهمين أساسيين في بناء اقتصاد مزدهر ومجتمع عادل ومتوازن، قادر على الاستفادة من فرص العائد الديموغرافي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

## ■ المحور الثالث: الصحة والصحة الجنسية والإنجابية

### ● أولاً: مقدمة

تُعَدّ الصحة بمختلف أبعادها – الجسدية، النفسية، الجنسية والإنجابية – إحدى الأعمدة الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية. إذ تُشكّل جودة الحياة وفاعلية رأس المال البشري انعكاساً مباشراً لحالة الصحة العامة في المجتمع، لاسيما بين الفئات الأكثر هشاشة مثل النساء، الأطفال، كبار السن، واللاجئين. وفي ظل التغيرات الديموغرافية وتسارع التحولات الوبائية والمناخية، بات النظام الصحي الوطني أمام تحديات متزايدة في مجالات: مكافحة الأمراض المزمنة، الاستجابة للأزمات والكوارث، وتوفير خدمات شاملة وعادلة تواكب النمو السكاني واحتياجاته المتجددة.

تتقاطع قضايا الصحة والصحة الجنسية والإنجابية مع السياسات السكانية والعدالة الجندرية، حيث تشكل معدلات الإنجاب، والطلب الملبى على وسائل تنظيم الأسرة، ومؤشرات وفيات الأطفال والأمهات، محاور مركزية للتخطيط الديموغرافي واستشراف احتياجات الدولة المستقبلية.

ويركز هذا المحور على التزام الدولة بحق الإنسان في الصحة، من خلال تعزيز التغطية الصحية الشاملة، وتحسين جودة وكفاءة الخدمات، وتكامل الرعاية الصحية في مختلف مستوياتها. كما يولي أهمية خاصة للصحة الوقائية، ودمج خدمات الصحة الإنجابية والنفسية ضمن الحزمة الأساسية للرعاية، بما يراعي الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمع الأردني، ويعزز جاهزية النظام الصحي لمواجهة الأزمات.

### ● ثانياً: الهدف الإستراتيجي العام

تحقيق الرفاه الصحي الشامل عبر نظام صحي عادل وميسور ومتماسك، يستند إلى نهج حقوق الإنسان، ويغطي الاحتياجات الجسدية والنفسية والجنسية والإنجابية لكافة فئات المجتمع، مع تعزيز الوقاية، التأهب للأزمات، وتوسيع نطاق الحماية الصحية، بما يضمن العدالة والاستدامة الصحية.

### ● ثالثاً: الأهداف الفرعية

- 1- تحقيق التغطية الصحية الشاملة والتأمين الصحي الشامل.
- 2- ضمان الوصول والحصول على معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية.
- 3- تعزيز أنماط الحياة الصحية.
- 4- تعزيز القدرة على التعامل مع الأزمات الصحية.

## رابعاً: المؤشرات الرئيسية وتأثيرها على ترتيب الأردن في المؤشرات الدولية المركبة

- نسبة الشمول بالتأمين الصحي: بلغ عدد المؤمن عليهم ضمن التأمين الصحي المدني فقط 3,388,648 شخصاً في عام 2023، مسجلاً ارتفاعاً مقارنة بعام 2022، ما يعكس توسع مظلة التأمين وتزايد التغطية الصحية الرسمية، في خطوة تعزز التقدم في مكوّن الصحة ضمن مؤشر التنمية البشرية، حيث يحتل الأردن المرتبة 99 عالمياً.
- نسبة وفيات الأمهات: انخفضت إلى 23.7 وفاة لكل 100,000 ولادة حية في عام 2023، مقارنة بـ 29.8 وفاة في 2021، وهو تحسن مهم يعكس تطور خدمات رعاية الأمومة ويسهم إيجابياً في تحسين ترتيب الأردن في مؤشر التنمية البشرية والمستهدف الوصول إلى ضمن أول 50 دولة بحلول 2033.
- نسبة النساء المتزوجات اللاتي تمت تلبية حاجتهن إلى الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة: تراجعت من 56.7% في مسح 2017-2018 إلى 54.1% في 2023، مما يُبرز الحاجة لتكثيف التوعية وتوسيع خدمات الصحة الإنجابية لضمان الوصول العادل والشامل للنساء، خاصة في ظل المؤشرات المرتبطة بالنوع الاجتماعي.
- نسبة الولادات القيصرية غير المبررة طبياً: ارتفعت إلى 42.8% في 2023، وهي نسبة تفوق بكثير المعدل الموصى به عالمياً من قبل منظمة الصحة العالمية (10-15%)، مما يتطلب مراجعة الممارسات السريرية وضمان الالتزام بالبروتوكولات الطبية، بما يسهم في تحسين جودة الرعاية الصحية والحد من الإجراءات الطبية غير الضرورية.
- معدل انتشار السمنة: بين الأطفال دون سن الخامسة ارتفعت إلى 9% في 2023 مقارنة بـ 4% في 1997، ما يُنذر بتزايد التحديات الصحية طويلة الأمد ويستدعي تعزيز برامج التغذية والصحة المدرسية، خاصة أن المؤشرات النوعية تشير أيضاً إلى ضعف السيطرة على السمنة بين النساء والمراهقين.
- نسبة الفئات المستهدفة التي شملتها خطط الطوارئ الصحية: وصلت إلى 100% من غرف العمليات في 22 مستشفى حكومي تم ربطها بمركز الطوارئ الوطني بحلول 2023، متجاوزة المستهدف البالغ 27%، مما يعكس جاهزية عالية للاستجابة الصحية السريعة.
- عدد الكوادر المدربة على إدارة الأزمات: ارتفع من 64 كادراً في 2022 إلى 258 كادراً في 2023، بنسبة زيادة تتجاوز 400%، مما يُعد تقدماً مهماً في بناء القدرات المؤسسية لمواجهة الطوارئ الصحية وتعزيز صمود النظام الصحي الوطني.

## خامساً: أبرز الإنجازات

شهد قطاع الصحة والصحة الجنسية والإنجابية في الأردن تقدماً ملحوظاً على عدة مستويات خلال الفترة 2021-2023، شمل جوانب التغطية الصحية، الصحة الإنجابية، أنماط الحياة الصحية، والجاهزية لمواجهة الأزمات الصحية، على النحو التالي:

## في التغطية الصحية :

- توسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل فئات كانت غير مشمولة سابقاً، مثل النساء الحوامل، الأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال من الأسر الأشد فقراً.
- إطلاق خدمات التأمين الصحي الإلكتروني وربطها بمنصة "صحة"، بما ساهم في تحسين كفاءة إدارة الملفات الطبية وتعزيز الشمول التأميني ضمن نظام التأمين المدني.
- إدماج خدمات الصحة النفسية ضمن حزمة الرعاية الصحية الأساسية، بهدف الاستجابة لاحتياجات متزايدة بعد جائحة كوفيد-19.

## في الصحة الجنسية والإنجابية :

- تطوير حزمة خدمات موحدة للصحة الإنجابية، وربطها بالرعاية الصحية الأولية لضمان التكامل في تقديم الخدمات.
- تنفيذ برامج لتعزيز تنظيم الأسرة والتثقيف الصحي، مدعومة بمسوحات صحية سكانية (DHS) لتحديد الفجوات وتحسين الاستهداف.
- تدريب الكوادر الصحية على تقديم خدمات مراعية للنوع الاجتماعي وصديقة للمرأة والشباب، في المراكز الصحية المعتمدة.

## في أنماط الحياة الصحية :

- إطلاق حملات وطنية للتوعية والوقاية من الأمراض غير السارية مثل السكري، السمنة، وأمراض القلب.
- تنفيذ برامج تغذية صحية في المدارس الحكومية بهدف تحسين العادات الغذائية بين الطلبة وتقليل معدلات السمنة.
- دعم الرياضة المجتمعية عبر تفعيل مراكز شبابية وتنفيذ مبادرات محلية تعزز من نمط الحياة النشط.

## في إدارة الأزمات الصحية:

- إعداد وتحديث خطط وطنية للطوارئ الصحية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، استناداً إلى دروس مستفادة من جائحة كورونا.
- تحسين نظم الإنذار المبكر، وإنشاء مستودعات مركزية للأدوية والمعدات الطبية الخاصة بالطوارئ.
- تنفيذ تدريبات ميدانية لمحاكاة الاستجابة لأزمات بيئية ووبائية، و رفع جاهزية الكوادر والمؤسسات الصحية على المستويين المركزي والمحلي.

## سادساً: التحديات

- رغم الجهود المبذولة لتطوير القطاع الصحي، لا تزال منظومة الصحة في الأردن تواجه مجموعة من التحديات الهيكلية والتنفيذية، من أبرزها:
- استمرار ضعف شمول الفئات الأشد هشاشة، مثل اللاجئين وسكان البادية، ضمن مظلة التأمين الصحي، مما يحدّ من قدرتهم على الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية.
  - ارتفاع نسب الولادات القيصرية غير المبررة طبيًا، والتي تشكّل عبئًا على المرافق الصحية وتزيد من المخاطر الصحية على الأمهات والمواليد.
  - التفاوت الجغرافي في توزيع خدمات الصحة الإنجابية، خاصة في المناطق الطرفية والمخيمات، حيث تعاني تلك المناطق من ضعف البنية التحتية الصحية ونقص الكوادر الطبية المؤهلة.
  - انتشار السمنة واستعمال التبغ وانخفاض مستويات النشاط البدني، خصوصًا بين النساء والمراهقين، نتيجة تغير أنماط الحياة والتغذية، ما يزيد من احتمالية الإصابة بالأمراض المزمنة.
  - عدم كفاية الموارد والمعدات الطبية اللازمة للاستجابة السريعة للطوارئ الصحية، إلى جانب غياب آليات محدثة ومنهجية لتحديث خطط إدارة الأزمات الصحية بشكل دوري.
  - ضعف إدماج خدمات الصحة النفسية ضمن الحزمة الأساسية للرعاية الصحية، رغم تزايد الحاجة الماسة إليها، خاصة بعد تداعيات جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على الصحة النفسية للمواطنين.
  - ضعف التنسيق بين الجهات الصحية الحكومية وغير الحكومية في تقديم خدمات الصحة الإنجابية، ما يؤدي إلى تكرار الجهود وعدم كفاية التغطية في بعض المناطق.

## سابعاً: التوصيات :

استناداً إلى تحليل الواقع الصحي في الأردن خلال الفترة 2021-2023، وبناءً على أبرز التحديات والإنجازات، يُوصى بمجموعة من التدخلات والسياسات المقترحة لتعزيز فاعلية النظام الصحي وتحقيق العدالة الصحية على النحو التالي:

### • الحوكمة وتطوير السياسات الصحية:

- إنشاء صندوق وطني موحد للتأمين الصحي يضمن العدالة في التغطية والاستدامة المالية، مع تعزيز التكامل بين أنواع التأمين المختلفة.
- تعزيز الربط الرقمي بين أنظمة التأمين الصحي والمنصات الحكومية، مثل "سجل" و "صحة"، لتسهيل الوصول إلى البيانات وتحسين إدارة الملفات الصحية.
- تنفيذ برنامج طويل الأجل لمكافحة تعاطي التبغ والمخدرات والكحول.

■ دمج خدمات الصحة النفسية والعقلية ضمن حزم الرعاية الصحية الأساسية، وتخصيص بنود مالية مستقلة لها ضمن موازنات وزارة الصحة.

### • تعزيز خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وبرنامج الإعداد قبل الزواج

■ في إطار الارتقاء بالصحة الجنسية والإنجابية، تبرز الحاجة إلى نهج شامل يجمع بين تطوير السياسات الصحية والتعليمية، وتوسيع نطاق الخدمات، وتقديم برنامج تأهيلي متكامل للمقبلين على الزواج. ويشمل هذا التوجه المحاور التالية:

■ **دمج المناهج التعليمية:** تعزيز إدماج موضوعات الصحة الجنسية والإنجابية في المناهج المدرسية والجامعية، بأسلوب علمي قائم على حقوق الإنسان، مع مراعاة الخصوصية الثقافية.

■ **ضبط الممارسات الطبية:** تطبيق بروتوكولات طبية صارمة للحد من الولادات القيصرية غير الضرورية، وتوفير خيارات ولادة آمنة ومبنية على تقييم طبي موضوعي.

■ **توسيع نطاق الخدمات الصحية:** توفير خدمات الصحة الإنجابية في المناطق الريفية والمحرومة، مع ضمان وجود كوادر مؤهلة ومستلزمات طبية كافية، وضمان وصول النساء والفتيات بسهولة ودون تمييز.

■ **برنامج تأهيل متكامل قبل الزواج:** يهدف إلى تأهيل الزوجين لحياة صحية متوازنة، والحد من المشكلات الجسدية والعاطفية المحتملة.

■ **النظر في توسيع مجالات الفحص الطبي والمشورة قبل الزواج وشروطه.**

### • تحسين أنماط الحياة الصحية:

- دعم إنشاء مرافق رياضية وحدائق مجتمعية في الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية، لتعزيز النشاط البدني.
- فرض ضرائب تنظيمية على الأغذية المصنعة الضارة والمشروبات السكرية، ضمن سياسات صحية وقائية.
- تعزيز التوعية بالغذاء الصحي والسلوكيات الصحية وأهمية النشاط البدني في المناهج الدراسية.

### • تعزيز القدرة على الاستجابة للآزمات الصحية:

- توسيع شبكة الوحدات الطبية المتنقلة وتوزيعها جغرافياً، مع التركيز على المناطق الطرفية والأقل وصولاً للخدمات.
- دعم وتشجيع الصناعة الدوائية المحلية، بما يساهم في تقليل الاعتماد على الاستيراد، خصوصاً في حالات الطوارئ.
- تنفيذ تدريبات محاكاة سنوية بالتنسيق مع الدفاع المدني ومختلف الجهات المعنية، لضمان الجاهزية المؤسسية للآزمات الصحية والطوارئ البيئية.

## • تمكين المجتمع وتعزيز المنهج الوقائي:

- تطوير بوابة صحية وطنية موحدة لربط الخدمات والمؤشرات الصحية رقميًا، بما يعزز الحوكمة الرشيدة و يتيح مراقبة المؤشرات بشكل فوري.
- إشراك منظمات المجتمع المدني ومجالس المحافظات في التخطيط ومتابعة تنفيذ الخدمات الصحية بما يراعي خصوصيات المجتمعات المحلية.
- اعتماد نهج الوقاية والتثقيف الصحي كعنصر دائم في الإستراتيجية الصحية، يتجاوز الاستجابة الوقتية ويرتكز على بناء السلوك الصحي لدى الأفراد والمجتمع.

### ثامناً: خاتمة المحور الثالث: الصحة والصحة الجنسية والإنجابية

يعكس هذا المحور التزام الدولة الراسخ بتعزيز الحق في الصحة كأحد الركائز الأساسية للتنمية البشرية المستدامة، من خلال تطوير منظومة صحية شاملة وعادلة تستجيب للاحتياجات المتغيرة للمجتمع، خصوصاً في ظل التحديات المتزايدة التي أفرزتها جائحة كورونا والتحولت الديموغرافية والمناخية والاجتماعية.

أظهرت المؤشرات الخاصة بالتغطية الصحية تحسناً ملموساً بفضل توسيع مظلة التأمين الصحي وشمول فئات جديدة، وهو ما ساهم في تحسين الوصول إلى الخدمات وتقليص الفجوات في الرعاية. كما سجّلت مؤشرات الصحة الجنسية والإنجابية تطورات إيجابية، لا سيما في معدلات الإنجاب وتراجع وفيات الأمهات والأطفال، بالرغم من التحديات المرتبطة بارتفاع نسب الولادات القيصرية وفقر الدم وتراجع نسبة الطلب الملبى على الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة.

فيما يتعلق بأنماط الحياة الصحية، فقد كشفت النتائج عن الحاجة إلى جهود ملموسة في مكافحة تعاطي التبغ وتعزيز الوعي الصحي، لكنها أظهرت كذلك تصاعداً مقلقاً في معدلات زيادة الوزن لدى الأطفال، مما يستدعي تدخلات وقائية مبكرة وتحسين البيئة الغذائية. وعلى صعيد إدارة الأزمات الصحية، فقد حقق الأردن إنجازات نوعية، شملت إعداد خطة وطنية متكاملة، وزيادة عدد الكوادر المدربة، وربط غرف العمليات بمراكز الطوارئ، وهو ما يعزز الجاهزية المؤسسية والقدرة على الاستجابة الفعالة.

إجمالاً، تُبرز نتائج هذا المحور الحاجة إلى الاستمرار في تعزيز نهج الصحة الوقائية، وتكثيف العمل على تقليص الفجوات الجغرافية والاجتماعية في الخدمات الصحية، وتطوير البنية التحتية والموارد البشرية، بما يضمن استدامة الإنجازات ومواجهة التحديات المستقبلية. كما أن تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتكامل السياسات الصحية مع السياسات الاجتماعية والتعليمية والبيئية، سيظل عاملاً حاسماً في الارتقاء بصحة الأفراد وتحقيق الرفاه المجتمعي المنشود.

## ■ المحور الرابع: الهجرة واللجوء والأزمات

### ● أولاً: مقدمة

يواجه الأردن تحديات متزايدة نتيجة التدفقات السكانية الناتجة عن الهجرة، واللجوء، والنزوح القسري، إلى جانب الأزمات والكوارث الطبيعية والمناخية، مما تسبب في اختلالات ديموغرافية وضغوط متصاعدة على الموارد والبنى التحتية والخدمات الأساسية.

يشكل هذا المحور أحد أعمدة الإستراتيجية الوطنية للسكان، كونه يعالج تقاطعات معقدة بين قضايا الأمن الإنساني، التماسك المجتمعي، والتنمية المستدامة. ويعكس التزام الدولة بنهج متكامل يستند إلى حقوق الإنسان، ويهدف إلى تحويل التحديات السكانية الناتجة عن الأزمات والهجرة إلى فرص داعمة للنمو والتماسك الوطني.

نجح الأردن، منذ اندلاع الأزمة السورية وما سبقها، في بناء نموذج وطني للاستجابة الإنسانية، قائم على الشراكة مع المجتمع الدولي. إلا أن استمرار الأزمات الإقليمية، وتقلص التمويل الخارجي، يتطلبان تحولاً استراتيجياً نحو "الاستجابة التنموية المستدامة"، بما يشمل إدماج اللاجئين والمهاجرين ضمن الاقتصاد الوطني، وضمان العدالة في توزيع الخدمات، وتعزيز القدرة المؤسسية والمجتمعية على الصمود والتكيف مع التغيرات الديموغرافية والبيئية.

### ● ثانياً: الهدف الإستراتيجي العام

التوظيف الأمثل للهجرة واللجوء وإدارة الأزمات من خلال استثمار التغيرات الديموغرافية بطريقة تقلل من التحديات وتعزز التنمية المستدامة، مع ضمان إدماج اللاجئين والمهاجرين في النسيج الوطني، وتوزيع عادل للسكان والخدمات، وتعزيز الجاهزية المؤسسية والمجتمعية لمواجهة الكوارث والمخاطر البيئية، بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار الشامل.

### ● ثالثاً: الأهداف الفرعية

- 1- تعزيز الاعتماد على الذات والظروف المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة للاجئين.
- 2- تحقيق التوزيع العادل للتنمية والحد من الهجرة الداخلية.
- 3- الحد من المخاطر البيئية والطبيعية.
- 4- الحد من الهجرة الخارجية وهجرة الادمغة والكفاءات.
- 5- تعزيز السياسات والإستراتيجيات المرتبطة بالهجرة الخارجية.
- 6- إدراج الأولويات السكانية في ظل الأزمات والكوارث.

## رابعاً: المؤشرات الرئيسية وتأثيرها على ترتيب الأردن في المؤشرات الدولية المركبة

- نسبة التمويل لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية: شهدت تذبذباً في الأداء خلال السنوات الأخيرة، حيث تراوحت بين 29.2% و33.4%، ما يعكس استمرار فجوة التمويل والاعتماد الكبير على الدعم الدولي لتلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المستضيفة، وهو ما يرتبط بشكل غير مباشر بتحسين مكانة الأردن في مؤشري التقدم الاجتماعي (المرتبة 84 عالمياً) ومؤشر ليغاتوم للازدهار (المرتبة 86 عالمياً).
- نسبة التوزيع السكاني: لا تزال تتركز بنسبة 63.5% في إقليم الوسط، مقابل 28.5% في الشمال و8% فقط في الجنوب، ما يفاقم تحديات التوزيع العادل للتنمية ويسهم في تفاقم الهجرة الداخلية ويقوض الاقتصاد الريفي والأمن الغذائي، الأمر الذي ينعكس سلباً على مؤشرات التقدم الاجتماعي وجودة الحياة.
- ساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء: بلغت 26.28% في عام 2023، وهو أداء قريب من المستهدف الوطني، ويُعد أحد عناصر تحسين الأداء البيئي المرتبط بمؤشر الأداء البيئي العالمي (المرتبة 81 حالياً)، كما يسهم في دعم استجابة الأردن للآزمات والحد من التبعية في قطاع الطاقة.
- تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج: تجاوزت 2.4 مليون دينار أردني في عام 2023، ما يشكل مصدراً اقتصادياً مهماً، يسهم في تحسين مؤشرات الدخل والتنمية، ويرتبط بتطورات مؤشرات التنمية البشرية (المرتبة 99 عالمياً)، إلا أن الاعتماد المفرط على هذه التحويلات دون استثمارها في تنمية الاقتصاد المحلي يُعد تحدياً هيكلياً يتطلب سياسات تحفيزية.
- ارتفاع نسبة أعضاء هيئة التدريس العاملين خارج الأردن: بلغت 6.9% في عام 2023، وهو مؤشر يُعزز من ظاهرة "هجرة العقول"، ما يؤثر سلباً على تنافسية القطاع الأكاديمي ويحد من قدرة الجامعات الوطنية على المساهمة في الابتكار والتنمية، ويُضعف فرص التقدم في مؤشري المعرفة العالمي (المرتبة 97) والابتكار العالمي (المرتبة 71).

## خامساً : الإنجازات :

- تحديث خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية بما يتماشى مع أهداف التنمية.
- إعداد الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث الإصدار الثاني (2023-2030) مكملة للإصدار الأول من الإستراتيجية (2019-2022).
- إعداد سجل مخاطر وطني يبين أهم المخاطر التي قد تواجهها المملكة.
- توفير التعليم المجاني للاجئين السوريين من خلال نظام الفترتين في المدارس الحكومية، مما ساهم في الحد من التسرب المدرسي.

- إصدار نحو 90,000 تصريح عمل للاجئين السوريين خلال عام 2023، بما يعزز سبل كسب العيش وتقنين أوضاع العمالة.
- تقديم خدمات صحية مدعومة للاجئين بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، خاصة في مجالات الرعاية الأولية والصحة الإنجابية.
- تنفيذ مشاريع إسكان ميسر وتوسعة شبكات النقل العام في عدد من المحافظات المستضيفة للاجئين.
- تطوير منظومة إدارة النفايات، بما في ذلك النفايات الطبية والإلكترونية، في ظل التوسع السكاني الناتج عن اللجوء.
- اعتماد الإستراتيجية الوطنية للسكان وتحديث التشريعات المتعلقة باستخدامات الأراضي، لتعزيز التوزيع العادل للخدمات والتنمية.
- تفعيل التواصل مع الجاليات الأردنية في الخارج، ودعم تنفيذ برامج ريادة الأعمال في المحافظات لربط الطاقات الوطنية بالخطة التنموية.
- تفعيل نظام إدارة المعلومات الخاص باللاجئين بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، مما ساهم في تحسين كفاءة الاستجابة، وتوجيه الخدمات بحسب الاحتياجات الفعلية، ودعم عملية اتخاذ القرار المبني على بيانات دقيقة.

## سادساً: التحديات

- رغم ما تحقق من إنجازات في التعامل مع قضايا اللجوء والهجرة وإدارة الأزمات، لا تزال هناك تحديات جوهرية تؤثر على فعالية الاستجابة وتكاملها، أبرزها:
- استمرار العجز المزمّن في تمويل خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، مما يحدّ من قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين والمجتمعات المستضيفة.
  - الضغط الكبير على الخدمات العامة والبنية التحتية، لا سيّما في المناطق المستضيفة التي تعاني من اكتظاظ سكاني وتراجع في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة.
  - استمرار الهجرة الداخلية من الأطراف إلى الوسط نتيجة غياب التوازن التنموي، مما يؤدي إلى اختلالات ديموغرافية ومناطقية تفاقم من تحديات الخدمات والتشغيل.
  - ضعف استغلال الموارد التنموية في إقليمي الجنوب والشمال، نتيجة محدودية الاستثمارات والتخطيط طويل الأمد، ما يعزز التفاوت الجغرافي في فرص التنمية.
  - نقص البيانات الوطنية الشاملة حول الكوارث والخسائر البشرية والمادية، ما يعيق التخطيط الاستباقي وتقدير الاحتياجات بدقة في حالات الطوارئ.

- غياب التنسيق المؤسسي الشامل في إدارة ملفات الهجرة والكفاءات، الأمر الذي يشنت الجهود ويقلل من فعالية البرامج الوطنية ذات الصلة.
- محدودية البرامج الموجهة للعائدين من الخارج، خاصة فيما يتعلق بإعادة إدماجهم اقتصاديًا واجتماعيًا في مجتمعاتهم الأصلية.
- غياب جهة وطنية موحدة تتولى إدارة ملف الهجرة الخارجية والكفاءات، مما يؤثر على تكامل السياسات ويضعف قدرة الدولة على استقطاب العقول والخبرات الوطنية بالخارج.
- الهجرة غير النظامية والعمالة الوافدة، إذ تشكّل هذه الظواهر تحديًا إضافيًا لسوق العمل الأردني، في ظل غياب آليات فعالة لتنظيم العمالة وإيجاد توازن في إدماج اللاجئين والعمال المهاجرين ضمن الاقتصاد الوطني.
- ضعف مراعاة النوع الاجتماعي في الاستجابة للآزمات والكوارث، حيث تفتقر برامج الطوارئ إلى تصميم يراعي احتياجات النساء والفتيات، ما يجعلهن أكثر عرضة للمخاطر والانتهاكات في أوقات الأزمات.

## سابعًا: التوصيات:

### • تمكين اللاجئين والمجتمعات المستضيفة:

- توسيع برامج التدريب المهني للاجئين وأفراد المجتمعات المستضيفة.
- التمكين الاقتصادي للاجئين لتحسين الاعتماد على الذات وسبل كسب العيش.
- إدماج الفئات الهشة في خطط الطوارئ والاستجابة للآزمات.
- تسهيل العودة الطوعية للاجئين إلى بلادهم.

### • التوزيع السكاني المتوازن والتنمية الإقليمية:

- تطوير سياسات حضرية تنظم استخدام الأراضي وتحافظ على الأراضي المزروعة والزراعية وتحقق التوزيع العادل للسكان والخدمات.
- تحفيز الاستثمار في المناطق الطرفية (الشمال والجنوب) لتقليل الضغط على إقليم الوسط.
- توفير حوافز تنمية لجذب السكان نحو المناطق الأقل نموًا.

### • الهجرة الخارجية والكفاءات:

- إنشاء مجلس وطني للهجرة والكفاءات لتوحيد السياسات وتنسيق الجهود.
- إطلاق برنامج "العودة الذكية" لاستقطاب الكفاءات الأردنية من الخارج.
- توفير قاعدة بيانات وطنية للكفاءات الأردنية في المهجر.
- تقديم حوافز ضريبية ومالية للعلماء والكفاءات الوطنية في الداخل والخارج.
- تفعيل برامج إعادة إدماج العائدين اقتصاديًا واجتماعيًا.

## • إدارة الأزمات والكوارث:

- إنشاء نظام وطني موحد لرصد وتحليل آثار الكوارث والخسائر البشرية والمادية.
- إدماج الأولويات السكانية والفئات الهشة ضمن خطط الاستجابة للكوارث والطوارئ.
- تعزيز الجاهزية المؤسسية في التعامل مع الكوارث البيئية والطبيعية.
- مراعاة احتياجات النساء والفتيات في تصميم وتنفيذ برامج الاستجابة للأزمات.
- تعزيز الشمولية في التخطيط للطوارئ من منظور النوع الاجتماعي.

## • البيئة والتنمية المستدامة:

- تعزيز التربية البيئية والممارسات الخضراء ضمن المناهج الدراسية والمجتمع المدني.
- الربط بين التغيرات الديموغرافية والبعد البيئي في التخطيط العمراني والتنموي.

### ثامناً: خاتمة المحور الرابع : الهجرة واللجوء والأزمات

يشكّل هذا المحور دعامة أساسية لتحويل التحديات المرتبطة بالهجرة واللجوء والأزمات إلى فرص تنموية قابلة للاستدامة. فبينما أظهر الأردن كفاءة في استيعاب اللاجئين وتطوير استجابته، فإن استمرار الأزمات الإقليمية وتراجع التمويل الدولي يفرضان تحوُّلاً نحو استجابات تنموية طويلة الأمد، تركز على إدماج اللاجئين، وضمان العدالة في توزيع التنمية، وتعزيز الجاهزية المؤسسية للتعامل مع المتغيرات.

ويُعدّ توظيف التحولات الديموغرافية في خدمة النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي خطوة حيوية تتطلب تنسيقاً مؤسسياً محكماً، واستثماراً في البيانات، وسياسات شاملة للهجرة، بما يضمن مرونة الدولة، ويعزز مناعتها في مواجهة الصدمات، ويكرّس نهجاً مستداماً للتنمية الشاملة.





**المجلس الأعلى للسكان**  
**Higher Population Council**

عمان - شارع المدينة المنورة - شارع فائق حدادين - مبني رقم 13

هاتف : 00962-6-5560748 - فاكس: 00962-6-5519210

ص.ب 5118 عمان 11183 الأردن

[www.hpc.org.jo](http://www.hpc.org.jo)



[Facebook.com/hpcjo](https://www.facebook.com/hpcjo)



[Youtube.com/hpcpromise](https://www.youtube.com/hpcpromise)



[Twitter@HPC\\_jordan](https://twitter.com/HPC_jordan)



[linkedin.com/in/hpcjo](https://www.linkedin.com/in/hpcjo)



<https://www.instagram.com/Hpcjo>